



في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم الخميس

المؤتمر والتحالف الوطني يجددان تمسكه

الانتخابي، وقال: نحن في المؤتمر سنمنح مندوباً للعلماء القدام نحو حكم محلي واسع الصلاحيات، حيث سيتم نقل صلاحيات المركز والوزارات إلى المحافظات، وستصبح موازنات الجلسات المحلية مستقلة.

وفي رده على سؤال حول وجود تقاطعات لمصالح إقليمية في اليمن، أكد الأمين العام المساعد للمؤتمر إن اليمن لديها موقع استراتيجي مهم، وقد تقاطع بعض المصالح الإقليمية، لكنه استدرك: مصطلحنا في اليمن هي النظام الجمهوري والوحدة والديمقراطية، وأي نظام إقليمي سيقتضيه ضد هذه الثوابت فإنا سنقف ضده، مهما كانت علاقاتنا به.

وأردف: سوف يقاتل الشعب اليمني للحفاظ على نظامه الجمهوري، ووحده وديمقراطيته، وهذا ما يجب أن نفهمه أي قوى كانت محلية أو إقليمية أو دولية.

وأشار بن دغر إلى أن مشكلة المشترك أنهم لن يبادروا ما سماها بالمناطق الرمادية في مواقفهم فهم لم يقولوا للجوئي نحن جمهوريون وسنقف ضد من يريد العودة إلى الماضي ولن يقولوا لدعاة الانفصال نحن وحديون وضد الانفصال لذلك فهم لا يزالون في منطقة رمادية.

خيار المشترك

من جانبه قال عضو اللجنة العامة للمؤتمر ياسر العواضي: إن المؤتمر يمتلك الشرعية الدستورية، وإن المشترك يريد أن يذهب بهم إلى وضع آخر، وقال: وهذا ما لن نذهب إليه.

وأضاف: المؤتمر لا يعارض انتهاج المشترك أو أي طرف آخر للطريق السلمية، مشيراً إلى أن أية رؤية لن يتم تنفيذها إلا عبر الحوار أو انتهاج وسيلة أخرى، وهي العنف.. مؤكداً أن المؤتمر وكل أبناء الشعب اليمني سواجدهم من يسلكون هذا الخيار الأخير. وأوضح العواضي أن المؤتمر الشعبي العام من خلال حكومته يسعى لتطبيق القانون، لكن المشكلة ليست في تطبيق القانون..

قائلاً: صراعنا مع الحوثي لا يتعلق بالقانون، بل بالسيادة، فالحوثي لا يريد سيادة للدولة في صعدة، وإيضاً صراعنا مع ما يسمى بالحراك

جاء المؤتمر الشعبي العام تمسكه باتفاق فبراير الموقع بين الأحزاب الممثلة في البرلمان والذي أفضى إلى تأجيل الانتخابات التيابية حتى ٢٧ إبريل ٢٠١١م.. مؤكداً في المؤتمر الصحفي - الذي عقده المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي الجمعة الماضية- تمسكه بالاتفاق وسيبضي في تنفيذ ما تضمنته من خلال وثيقة إصلاحات سيعملها للناس وسيدعو للحوار عليها مختلف القوى السياسية والمنظمات المدنية كما نص عليها اتفاق فبراير.. حضر المؤتمر الصحفي من المؤتمر الشعبي العام الشيخ سلطان البركاني الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام للشئون السياسية والعلاقات الخارجية والدكتور أحمد عبيد بن دغر الأمين العام المساعد للمؤتمر لقطاع الإعلام، وعضو اللجنة العامة للمؤتمر ياسر العواضي، وعبد الله أحمد غانم - عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام ورئيس دائرته السياسية- ومن أحزاب المجلس الوطني للمعارضة:

١. قاسم سلام- حزب البعث العربي الاشتراكي القومي.
٢. عبد الله غانم أبو غانم- الأمين العام المساعد للتنظيم السيمبيري.
٣. أحمد هادي أبو الفتوح- الأمين العام لحزب التحرير الشعبي الوحدوي.
٤. سعيد الترمصي- الأمين العام للاتحاد الديمقراطي للقوى الشعبية.
٥. محمد عوض البتراء - الأمين العام لحزب الرابطة اليمنية.
٦. ناجي علي الأمير- عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي.
٧. محمد الكبيسي- عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي.
٨. عبد القادر الديهي- الأمانة العامة للحزب الناصري للديمقراطي.
٩. يحيى العابد - الأمانة العامة للحزب القومي الاجتماعي.
١٠. عبد الكريم الحبيتي- عضو الأمانة العامة للاتحاد الديمقراطي- مقرر التحالف الوطني.

المؤتمرات- متابعات



الجمهورية والوحدة والديمقراطية فنحن ضده.

المحافظات الجنوبية هو ضرب للاستقرار. وقال بن دغر إن المؤتمر مع أي عمل ديمقراطي سلمي، لكن عندما يتجاوز هذا العمل سقف

البركاني: سنمضي في تطبيق الاتفاق مع كافة الأحزاب والمنظمات المدنية في الساحة

بن دغر: حريصون على « حوار غير مشروط » والمشاركة على « شخصنة القضايا »

جمهوري، وما كان لها أن تتحقق لو لم يكن هناك نظام جمهوري. وأضاف: وما يجري في بعض مناطق في

وأشارت أحزاب التحالف الوطني إلى أن اللقاء المشترك اليربع في الوصول إلى السلطة عبر الانتخابات والإحتكام لصدوق الاقتراع، بل عبر الانقلاب والفضوى.

وأكد الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام للشئون السياسية والعلاقات الخارجية سلطان البركاني تمسك المؤتمر باتفاق فبراير، مشيراً إلى أنهم في المؤتمر قملوا بتأجيل الانتخابات نزولاً عند مطالبه أحزاب المشترك.

وقال البركاني خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي إن الحوار يتم بين أوعية سياسية معترف بها وفي إطار مؤسسات الدولة الدستورية، رافضاً أن يتم الحوار في قاعة ابولو.

وأضاف البركاني: إن المؤتمر الشعبي العام سيمضي ومع أحزاب التحالف الوطني في تطبيق اتفاق فبراير الذي وقعت عليه الأحزاب الممثلة في البرلمان وتراجع عنها المشترك وتنفيذ ما تضمنته من خلال وثيقة إصلاحات سيعملها للناس وسيدعو للحوار عليها مع مختلف القوى السياسية والمنظمات المدنية، كما نص على ذلك اتفاق فبراير.

لاقئاً إلى عدم وجود آراء أو أحزاب محظورة بل سيكون جدياً المؤسسات الرسمية سندا للوصول إلى الإصلاحات المطلوبة.

الدكتور أحمد عبيد بن دغر الأمين العام المساعد للمؤتمر لقطاع الإعلام أكد هو الآخر حرص المؤتمر الشعبي العام على الحوار، لكنه قال إن الحوار يفترض أن يكون غير مشروط.

وأضاف بن دغر: مشكلة المشترك أنه يحاول شخصنة القضايا، ومن يطلع على مآثره سيدج أنهم يذهبون إلى حصر مستقبل اليمن في شخص الرئاسة أو شخص النظام، وهذا خطأ فاحش.

وأكد الأمين العام المساعد للمؤتمر أن التحولات العميقة التي شهدتها اليمن تعود إلى الشعب والأمة الوطنية وهي التحولات المخطط في ثورتي سبتمبر وأكتوبر و٣٠ عاماً من حكم الرئيس علي عبدالله صالح وما تحقق خلالها من منجزات أهمها إعادة تحقيق الوحدة اليمنية.

وأضاف بن دغر: إن المؤتمر لا يزال يؤكد أن الحوار هو الطريقة المثلى لليمن، ومازلنا نؤكد أننا مع الحوار تحت سقف الجمهورية والوحدة والديمقراطية.

وقال: من سيقف مع الجمهورية والوحدة والديمقراطية سنقف معه وستحاور معه ونفهمه، من جانبه أكد الدكتور قاسم سلام - نائب رئيس المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي- أن هناك مؤامرة على اليمن، وقال: كنا نتمنى أن يكون اتفاق المبادئ واتفاق فبراير مركزاً للحوار، لكننا نجد الآن محاولات للاتفاف على الاتفاقات وعلى الدستور والقانون.

وقال سلام: إن التحالف الوطني الديمقراطي يقف بكل إمكانياته في مواجهة الهجمة الشرسة التي تستهدف اليمن.

مؤكداً ضرورة مواجهة تلك المؤامرات التي تريد الفتنة، الأمر الذي لن يسمح بحدوثه مهما حاول أعداء الوطن..

واتخذ إصرار أحزاب المشترك على شخصنة القضية اليمنية في شخص الرئيس علي عبدالله صالح.. مشيراً إلى أن هذا الأسلوب يدخل ضمن المساحة السياسية التي لا ترسخ النهج الديمقراطي بل وتفق الاستمرار والتنمية.

وأضاف سلام: إن ما سمي بوثيقة اللقاء التشاوري أو الإنقاذ هي عبارة عن لائحة للبرامج السياسية لأحزاب المشترك وهذه البرامج قد تجاوزت الشعب اليمني في انتخابات ٢٠٠٦م مؤكداً أن ما طرحوه يمثل تجاوزاً للواقع وبالتالي لا يمكن تسميتها رؤية.

لا يمكن التهرب باتفاق فبراير

وفي رده على سؤال حول الجات تنفيذ اتفاق فبراير أكد البركاني أنه سيتم مع الأحزاب والمنظمات المدنية. مشيراً إلى أن اتفاق فبراير نص على إشراك القوى السياسية والمنظمات المدنية.

وقال البركاني: إنه لا يمكن التهرب باتفاق فبراير، والمؤتمر يحترم المؤسسات الدستورية التي أقرت تأجيل الانتخابات وفقاً للاتفاق.

نائفاً وجود أي تفكير لدى المؤتمر فيما يزعمه المشترك حول التوريت، أو أن يكون موقفهم هذا على حديث حميد الثوريت، وقال: إن حديث المشترك عن التوريت غير منطقي، ونحن لسنا ضد حميد الأحمر، عندما يكون في سياق العمل الوطني، لكنه استغرب من تفكير حميد الذي قال إنه يحصر مسألة التداول السلمي للسلطة في قبيلة حاشد.

ونوه البركاني إلى أن المؤتمر الشعبي العام يؤمن بالحوار والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وأن الانتخابات هي الواية الرئيسية لكل الإصلاحات وأن مشكلة الاشتراكي أنه بعد أن وقع على اتفاق فبراير تذكر أن لديه حراكاً انفصالياً وتذكر أن الحوثيين كانوا خلفاء له في حرب ٩٤م وذلك عاد يتحدث عن قضايا أخرى خارج نطاق اتفاق فبراير، مشيراً إلى أنه من ٤ أشهر ولم يتفقوا مع المشترك على جدول زمني للحوار حول ما تم الاتفاق عليه في فبراير.

وحول اتفاقية الوحدة قال البركاني: إن الحوثي هو من سقطها ولم يلتزم بها، في حين نفذت الحكومة كل ما كان مطلوباً منها، مؤكداً أن الأخوة القطريين يعرفون ذلك، داعياً إياهم إلى قول الحقيقة.

الدفاع عن الثوابت

من جانبه أكد الدكتور أحمد بن دغر أن الاستقرار في اليمن هو القضية الرئيسية، وإن الذين يحاولون ضرب الاستقرار هم الذين يوجهون ضربة للوحدة والديمقراطية.

وقال: ما يجري في صعدة محاولة للعودة إلى الماضي وإلى ما قبل ثورة سبتمبر وأكتوبر.. مؤكداً أن الوحدة تحسنت في ظل نظام

7 حقائق في مواجهة التعنت والانتهازية الف

صاحب دور وطني عظيم في تحقيق منجزات بحجم الوحدة والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة إلى هدف من قبل أحزاب الانتهازية من الشرعية الانتخابية التي ما برحت تدع بياناتها ورؤاها الطوباوية بنوع من الشخصنة السياسية المحجوبة والمستهجنة التي اعتادت قلب الحقائق وتشويه الواقع بدافع رغبتها غير الديمقراطية للباحثة عن اطماع سياسية ومالية من خلال ما لديها من مصطلحات شمولية تتناقى مع الديمقراطية والشرعية الانتخابية والسلطة والأطماع المنافية للعدالة في الثورة في مجتمع يعني جمهوري وحسوي ديمقراطي يؤمن بالحرية الاقتصادية والعدالة الاقتصادية الإسلامية القائمة على تعدد القطاعات الاقتصادية وتنافسها من أجل المزيد من التقدم والنهوض الاقتصادي الاجتماعي الذي يوفر قدراً من الحياة الحرة الكريمة. تقول ذلك وتخلص منه إلى أننا في الوقت الذي نولي الإصلاحات والتحديث أولوية ملحة في إصلاح كلما هو معوج من الممارسات والاختلالات نرفض الانتهازية السياسية التي تقول ما لا تفعل وتعمل ما لا تقول، لأننا نحرص قدر الإمكان على تجسيد خطابات سياسية وحوارية عقلانية ومعتدلة، متوازنة تقوم على التناقض بين الأقوال والأفعال وتصويب كلما هو خاطئ ومعوج من الممارسات على طريق مواصلة وتطوير بناء الدولة اليمنية القوية القادرة على تطبيق سيادة القانون والهادفة إلى التخفيف من معاناة المواطن وفي مقدمتها التخفيف من الفقر والبطالة.

الحقيقة الخامسة:

لقد عمل المؤتمر الشعبي العام ومع كل القوى الوطنية الشريفة خلال الفترة الماضية على استيعاب المتغيرات والظروف إلى الساحة الوطنية وطبيعة الإصلاحات التي تتوجب القيام بها لإحداث التطور والنهوض الذي نتطلع إليه جميعاً في شتى المجالات، ومن أجل ذلك فقد وجه المؤتمر دعواته للحوار وقدم المبادرة تلو الأخرى حول القضايا التي يمكن أن تخضع للحوار منطلقاً من ذلك حرصه على إشراك كل القوى السياسية في الوصول إلى توافق حول القضايا الوطنية، غير أن ذلك كله قد قوبل بتعنت كبير من قبل أحزاب اللقاء المشترك، وهو ما أكدته مواقفها غير المسؤولة من الحوار والقضايا الوطنية متخذة من الحوار وسيلة لتلق الأزمات واللجوء إلى المكائفات وكيل الاتهامات للمؤتمر والسلطة، متحصلة من كل الاتفاقات والالتزامات التي قطعها مع المؤتمر الشعبي العام في مختلف جولات الحوار وكان آخرها اتفاق فبراير ٢٠٠٩م. إن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني وهي تؤكد مواقفها الوطنية الثابتة المستندة إلى القانون والدستور في التعامل مع مختلف القضايا الوطنية، فإنها في الوقت ذاته تحذر أولئك المازومين من محاولة العبث بقضايا الوطن وأمنه وتظوره.. وتدعوهم إلى الالتزام بالدستور والقانون وقيم الممارسة الديمقراطية والابتعاد عن التضييل والمزادات التي تسوقها تلك الأحزاب لتحقيق مصالح شخصية وحزبية مستغلة الفضاء الواسع من الديمقراطية التي تعيشها بلادنا دون أن تضع ادنى مراعاة للمصلحة الوطنية.

كما إن الحديث عن الإصلاحات إنما يعني إصلاح وتطوير ما هو قائم وليس الانقلاب عليه كما يحاول اللقاء المشترك وخليفته ما سمي بالتشاور الوطني.. لأن عملية الإصلاحات والتطور مطلوبة وستظل ما دامت هناك حاشد. ولذا فإن فخامة الاخ/ رئيس الجمهورية والمؤتمر الشعبي العام وبرامجه الانتخابية (البرلمانية والرئاسية والمحلية) وبغية أحزاب التحالف الوطني والحكومة والهيئات والمؤسسات الدستورية في بلاد جميعها تدعو إلى الإصلاحات والعمل من أجلها، مؤمنة بأهمية ذلك، لذا فقد كان المؤتمر هو السبيل بالدعوة إلى الحوار والتوصل إلى وثيقة اتفاق المبادئ وقضايا وضوابط وضمنات الحوار ثم مبادرة رئيس الجمهورية التي أفضت إلى اتفاق فبراير ٢٠٠٩م والاستجابة لإصرار المشترك على تأجيل الانتخابات البرلمانية لضمان تطوير النظام السياسي والانتخابي خلال السنتين القادمة، وقد أسهمت العديد من المنظمات الدولية العاملة في بلادنا وسفراء المجموعة الأوروبية بالوصول إلى هذا الاتفاق، غير أن المشترك وبعاده يتنكر لكل الاتفاقات ويضع العراقيل أمام تنفيذها وفيما كان المضي لتطبيق اتفاق فبراير ٢٠٠٩م انتقل نتيجة خلافات

حذرت أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي الأحزاب المأزومة من محاولة العبث بقضايا الوطن وأمنه واستقراره.. ودعتها إلى الالتزام بالدستور والقانون وقيم الممارسة الديمقراطية والابتعاد عن التضييل والمزادات التي تسوقها تلك الأحزاب لتحقيق مصالح شخصية، مستغلة الفضاء الديمقراطي الواسع دون مراعاة للمصلحة الوطنية.. وأعرب المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي عن أسفه للشديد للمواقف المتخاذلة لأحزاب المشترك إزاء العديد من القضايا وهي مقدمتها موقفاً من التمرد والتخريب في صعدة.

وأكد المؤتمر وأحزاب التحالف على المضي مع بقية الأحزاب والمنظمات المدنية لنجاح مشروع الإصلاحات كقضية وطنية وفقاً لاتفاق فبراير الموقع بين المؤتمر وأحزاب المشترك.. هذا وقد شخص المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي بعض التجاوزات والأخطاء والممارسات المشبوهة التي تقوم بها أحزاب اللقاء المشترك في سبع حقائق تفضح المواقف المشبوهة التي تصرتك الأحزاب الشمولية على اقتراحها في تعارض وتجاوز واضح للثوابت الوطنية والممارسات الديمقراطية حق الآخر أو احترام إرادة الشعب..

وأكد المؤتمر وأحزاب التحالف على تحمل مسؤولياتهم الوطنية بموجب الدستور والقانون وعدم السماح لأي كان المساس بمكتسبات الثورة والوحدة.. ودعت كل أبناء الشعب إلى الوقوف صفاً واحداً لتصدرة قضايا الوطن..

هالي نص ما جاء بهذه الوثيقة الهمة:

الرئيس علي عبدالله صالح ياتي صرح اليمن الجديد والمعاصر ولا يمكن المزايدة عليه بحال من الأحوال

الوحدة راسخة ولا يمكن اخضاعها للرغبات أو المزايدات الحزبية

مؤسسات الدولة لن تخضع لتجاوزات المتطولين والمتنفذين

الإنسان، قد أصبحت مجموعة من المؤسسات والهيئات والسلطات الدستورية الديمقراطية المنتخبة المستندة إلى مرجعية دستورية وقانونية نافذة قد تكون قابلة للتطوير بالأساليب الحوارية الديمقراطية والسلمية من قبل الأحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية بدافع حرصه على الإصلاحات السياسية وحرية ونزاهة العملية الانتخابية، لكنها ليست قابلة للتجاوز أو الإغواء من خلال مخرجات وتجربرات إنشائية يبتكرها أولئك المتطرفون والمتطولين على الديمقراطية من المتنفذين الذين يضعون أنفسهم وأحزابهم فوق الدستور والقانون بدلاً للمؤسسات والسلطات الدستورية صاحبة القول الفصل في تعديل وتطوير المنظومة الدستورية والقانونية، ناهيك عن تطاولهم على الشعب وهدمته النخبة صاحبة القول الفصل في منح الثقة أو سحبها للأحزاب والتنظيمات السياسية المتنافسة على التداول السلمي للسلطة بشرعية انتخابية حرة ونزيهة وشفافة، ومستوعبة للمعايير الدولية ومفتوحة للرقابة الحزبية والشعبية والدولية. إن المؤتمر الشعبي العام ولفظه إن يؤدون على استعدادهم للحوار مع بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع اليمني حول ما سبق الاتفاق عليه من نقاط حوارية محصورة في نطاق الممكن من الإصلاحات السياسية والانتخابية وصولاً إلى التعديلات المعقولة والمقبولة التي يمكن تمريرها عبر المؤسسات الدستورية ممثلة بمجلس النواب الممثل لإرادة الشعب وصاحب القول الفصل في تشريع وتعديل المنظومة الدستورية.

الحقيقة الرابعة:

إن فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وباني صرح اليمن الجديد والمعاصر وأجداده التاريخية العظيمة والحاصل على أصوات الملايين من أبناء الشعب لا يمكن المزايدة عليه وتحويله من

في ظروف وطنية وتاريخية مهمة حافلة بالكثير من المستجدات السياسية وسلسلة من الانتصارات العسكرية على المتطرفين والخارجين على القانون ثنات أحزاب التحالف الوطني الديمقراطية على العقود مؤتمر صحفي الخسيس، أكدت فيه الموقف الوطني الجمهوري الوحدوي الديمقراطي الثابت للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي وموقفها من المستجدات الرأهية وحول ما يعجز في الساحة من الحركات الغير بيمقراطية المشبوهة سواء من قبل أولئك القادمين من خلف حقب التاريخ الغابر الذين يحاولون بالقوة والعنف أن يبعثوا الحياة للإمامة البائدة أو أولئك المغامرين الذين يحاولون عبثاً إعادة عقارب الزمن إلى ما قبل الوحدة والديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والسياسية والتداول السلمي للسلطة، أو أولئك الهاربين من الديمقراطية ومن الشرعية الانتخابية كيوية وحيدة للتداول السلمي للسلطة من خلال مؤتمرات وفيركات حوارية قوضوية تحاول الالتفاف على المؤسسات الشرعية الدستورية وإعادة الأوضاع إلى مربع الشرعية الثورية والاستئحلاء على السلطة بشرعية أقلية.. وإزاء ذلك فإن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي تؤكد على الحقائق التالية:-

الحقيقة الأولى:

إن النظام الجمهوري قد أصبح ضارياً جذوره في أعماق الشعب اليمني وجزءاً من نسيجه وومه وثقافته الوطنية، لا تهزه مثل هذه الحركات الإرهابية العنيفة مهما توالت لها من المبررات التكتيكية وإمكانات الدعم الخارجية الحاقدة، وأن الخروج على القانون كالعائلة الخارجية استناداً إلى القوة الغير مشروعة لا سبيل إلا التصدي له وإخمداه سوى بالاستخدام المشروع للقوات المسلحة والأمن المستندة إلى إرادة شعبية حرة تعبر العودة إلى ما قبل ثوتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر عملية مستحيلة وغير ممكنة التحقيق.

الحقيقة الثانية:

إن الوحدة اليمنية أصبحت حقيقة راسخة رسوخ التاريخ والجغرافيا، لا يمكن الانقلاب عليها لتلبية لزعزعات البعض التي تتصادم مع إرادة الكل وأن الحوار حولها وإخضاعها للرغبات والمزايدات التكتيكية التي تتخذ من الحق مدخلاً لتعريف الباطل غير مقبول، ذلك لأن الوحدة إرادة شعب لا يمكن المساس بها بأي حال من الأحوال ونحت أي ظروف وأي سبب من الأسباب والمخرجات المطلوبة، ولا بدبل لأي كان سوى الفصل بين المطالب الدستورية والقانونية القابلة للتداول والحوار، وبين الوحدة التي لا مجال فيها للحوار أو التضييل.

الحقيقة الثالثة:

إن الدولة اليمنية الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والسياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية الصحافة وحقوقي